



## الفروق النحوية في استعمال (لام الجحود) عند المرادي في كتابه (الجنى الداني)

غصون عمر عليوي

وزارة التربية - مديرية تربية صلاح الدين قسم تربية سامراء

د. أحمد هاشم السامرائي جامعة سامراء - كلية التربية قسم اللغة العربية

Grammatical Differences in the Use of "Lam al-Juhud" by Al-Muradi in His Book "Al-Jana al-Dani"

Ghusoon Omar Alawi

Prof. Dr. Ahmed Hashim Al-Samarrai

Ministry of Education - Salah Al-Din Directorate of Education

University of Samarra - College of Education

Department of Samarra Education

Arabic Language Department

### الخلاص

تعد حروف المعاني إحدى مشكلات الدراسة النحوية التي يواجهها الباحثون المبتدئون، لما تتمتع به هذه الحروف من سعة في الاستعمال والدلالة، فضلاً عن المشابهة اللفظية، فيقع الدارسون في وهم عدم التفريق بينها، وتختلط عليهم هذه الأحرف، فلا يفرقون بين واو العطف وواو المعية، أو فاء العطف وفاء السببية وغيرها. ومن هذا المنطلق سعينا في هذا البحث إلى الكشف عن جانب مهم من جوانب الخلط بين الأحرف المتشابهة، وإن كان صغيراً في درسه ولكنه كبير في فائدته، وهو الفوارق بين (لام الجحود) وغيرها من اللامات، ولما كان الموضوع واسعاً نوعاً ما فرأينا أن نحدده في واحد من أبرز مصادر مدونة حروف المعاني، وهو كتاب الجنى الداني، للمرادي. كان هدفنا في البحث الشروع في وضع خريطة طريق للدارسين، نحدد فيها مجموعة من الفروق المستنبطة من أحكام اللامات، لتكون خطوطاً يلتصق فيها الدارسون المعرفة. الكلمات الافتتاحية الفروق، والنحوية ولام الجحود، والمرادي، والجنى الداني

### Abstract:

The letters of meaning (huruf al-maani) are among the challenging aspects of grammatical studies faced by novice researchers due to their extensive usage and the diversity in their meanings, as well as their phonetic similarities. This often leads to confusion among students, making it difficult for them to distinguish between different letters, such as the conjunction "waw" and the "waw of accompaniment," or the conjunction "fa" and the "fa of causation," among others. From this perspective, our study aims to explore a significant aspect of the confusion between similar letters, albeit small in scope but substantial in its benefit, specifically the differences between "Lam al-Juhud" and other types of "lam." Given the broad nature of this topic, we have chosen to focus on one of the most prominent sources in the study of the letters of meaning, the book "Al-Jana al-Dani" by Al-Muradi. Our objective in this research is to create a roadmap for students, highlighting a set of differences derived from the rules governing the "lam" letters, providing clear guidelines for students to gain knowledge.

**Keywords:** Differences, grammatical, Lam al-Juhud, Al-Muradi, Al-Jana al-Dani

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن اللغة العربية هي اللغة التي اصطفىها الله ﷺ على سائر اللغات، فكرمها وشرفها وأنزل بها آخر وأجمع رسالات السماء إلى الأرض، وإذا كانت العربية ضرورة لفهم القرآن الكريم،

فإنَّ للَنحوِ الأثرَ الأكبرَ والمقامَ الأعلى، فهو من أعظمِ العلومِ قدرًا وأعلاها شرفًا، وأنفعا أثرًا، فيه ضُبِطتِ اللغةُ العربيَّةُ، وأُرسيت قواعدها ولأنَّ الفرقَ شيءٌ مهمٌّ يُميِّزُ به الشَّيءُ من غيره، وتُصبِحُ له خصوصيةً أو كيانًا مستقلًّا يسلمُ من دخولِ غيره فيه، اختزنًا موضوعًا في الفروقِ النَّحويَّةِ في اللغةِ العربيَّةِ، لأنَّه من الموضوعاتِ التي تشغُلُ بالَ كثيرٍ من الباحثين والمتخصِّصين بدراسة النَّحوِ وغيره من فروعِ اللغةِ، فتمتُّلُ سرًّا من أسرارِ عظمةِ اللغةِ العربيَّةِ ودقَّتها، ممَّا يجعلُها مستقلةً ومنفصلةً عن نظائرها، وإذا تميَّرت واستقلت، تحدَّدتِ الوظائفُ التي تؤدِّيها الكلماتُ في الجملِ أو الجملِ في التراكيبِ، ممَّا يجعلُ الأسلوبَ جليًّا صحيحًا. أشار كثيرٌ من النَّحويِّين إلى الفروقِ في الأبوابِ النَّحويَّةِ، وقليلٌ منهم من اعتنى بجمعها أو أفردَها بالذِّكرِ توَفَّرَ معرفةَ الفروقِ بين أشباه الحروفِ التي نحن في رحابها، وتمييزَ هذا الحرفِ من ذلك لطالب العلمِ الجهدَ والوقتَ لمعرفته ومعرفة أثره الإعرابيِّ، وتفتحَ مغالِقِ مسائلٍ مبهمَةٍ في النَّحوِ على دارسي العربيَّةِ. ولأنَّ موضوعَ الفروقِ في استعمالِ الحروفِ بعامةٍ واستعمالِ اللامِ بخاصَّةٍ لم يأخذ حقَّه من الدِّراسةِ في المؤسساتِ العلميَّةِ والأكاديميَّةِ، وإنَّما كُتِبَتِ فيه بعضُ الدِّراساتِ اليسيرةِ التي لم تستوفِ الموضوعَ حقَّه، أو أنَّها لم تستوفِ الموضوعَ من جوانبه كافَّةً، ولجملةِ أمورٍ دَعَتُنَا لخوضِ غماره واختيارِ عينةِ الدِّراسةِ، وهي:

١. أنَّ مسائلَ لامِ الجحودِ وغيرها من اللاماتِ ودِراسةِ الفروقِ بينها مختصرةٌ كثيرًا، وغير مفصلة .
٢. تتدرج أهمية معرفة الفرقِ بين لامِ الجحودِ وغيرها من اللاماتِ ضمن أهمية الإعرابِ، وتفتح بابًا من أبوابه.
٣. غاب عن طلاب العلمِ الكثير من الأحكامِ النَّحويَّةِ التي تختصُّ بها لامِ الجحودِ. حفلت المكتبة العربية بالكثير من الكتب التي تضمنت الأحكامِ النَّحويَّةِ للاماتِ بعامةٍ، سواءً أمهات كتب النَّحوِ أو الشُّروحِ أو كتب حروف المعاني، ولكننا اختزنًا كتابَ الجنى الدَّاني، دون سواه من الكتب، لأمرٍ هي :

- أ. لأنَّه من كتب حروف المعاني الواسعة والشَّاملة .
- ب. يُعدُّ المرادِيُّ من المتأخِّرين، فضلًا عن أنَّه ينتمي إلى البيئَةِ المصريَّةِ، فجمع بين علومِ المشاركة والمغاربة وآراءِ علمائها .
- ت. لم يقتصر على مذهبٍ بعينه في دراسة اللاماتِ، فجاء في كتابه بالأراءِ النَّحويَّةِ المختلفة، وأفاد منها، أمَّا مراجعُه فتعدَّدت وتوتَّعت. اقتضت طبيعة البحث أن يكون مقسمًا على قسمين، مسبوقين بتوطئةٍ ومتبوعين بخاتمةٍ لما خرَّجنا به من النَّتائج، وعلى النَّحوِ الآتي :
- التَّوطئة : تناولنا فيها نبذة عن (معرفة لامِ الجحودِ)، من حيث : (أحكامها، وسببُ وصفها ب (الجحودِ) ) .
- القسم الأوَّل : خصَّصناه ل (الفروقِ بين لامِ الجحودِ وغيرها من اللاماتِ في الاستعمالِ)، فتناولنا فيه ما ذكره المرادِيُّ، مع موازنة بينه وبين ما ذهب إليه النَّحويُّون السَّابقون واللاحقون .
- القسم الثَّاني : جعلناه ل (الثَّمام لما ذكره المرادِيُّ)، فرأينا من نافلةِ البحث أن نخصِّصَ قسمًا نذكر فيه ما فات المرادِيُّ من الفروقِ التي وجدناها عند النَّحويِّين، أو التي توصلنا إليها اجتهدًا .
- الخاتمة : تضمَّنت النَّتائج التي خرَّجنا بها من البحثِ واعتدنا في هذه الدِّراسة على مجموعة من كتب النَّحوِ، مثل: الكتاب، لسبويه (١٨٠ هـ)، واللاماتِ، للزَّجاجيِّ (٣٤٠ هـ)، واللاماتِ للهرويِّ (٤١٥ هـ)، وغيرها، فضلًا عن كتب معاني القرآن وإعرابه، مثل: إعراب القرآن، للنَّحاس (٣٣٨ هـ)، وغيرها. وفي الختامِ أحمدُ اللهَ تعالى أن وفَّقنا ويسرَّ لنا الطَّريقَ، لإنجازِ هذا العملِ، وأرجو أن يتقبَّله خالصًا لوجهه الكريم .

توطئة لمعرفة لامِ الجحودِ: تُعدُّ لامِ الجحودِ إحدى اللاماتِ التي شاع استعمالها في كلامِ العربِ، فحظيَّت بمجموعة كبيرة من الشَّواهد الأدبيَّةِ المختلفة، القرآنيَّةِ والشَّعريَّةِ وغيرها .

أحكامها: من المعلوم أنَّ كلَّ حرفٍ من حروفِ المعاني مرتبط بمجموعة من الأحكامِ التي تخصُّ استعماله في كلامِ العربِ، حتَّى عُدَّت هذه الأحكامُ بمنزلةِ الشروطِ التي يجب توافرها في الاستعمالِ، فإذا ما اختل شرطٌ من هذه الشروطِ أو أكثر آل الكلامُ إلى الشذوذِ أو الفسادِ الذي لم يتكلم به العربُ ولامِ الجحودِ هي : اللامِ الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية في اللفظِ أو المعنى، نحو: (ما كانَ رَيْدٌ لِيذْهَبَ، وَلَمْ يَكُنْ رَيْدٌ لِيذْهَبَ)، ونحو قوله ﷺ: ﴿ وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِيَعْدُ بِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾<sup>(١)</sup>. سبب وصفها ب (الجحودِ): اتفق النَّحويُّون على سبب وصفها ب (الجحودِ)، وذلك لأنَّ جُمَلَتها مختصة بالجدِّ، أي : النَّفي<sup>(٢)</sup>، فلا تُستعمل في الجملِ المثبتة .

القسم الأوَّل الفروقِ بين لامِ الجحودِ وغيرها من اللاماتِ في الاستعمالِ

- تفتقر لامِ الجحودِ من اللاماتِ الأخرى في استعمالها، وذكر المرادِيُّ مجموعة من هذه الفروقِ، نقلًا عن سبَّقه، إلَّا أنَّه لم يصرِّح بأنَّها فروق، وهي :
١. استعمال المصطلح: ذكر المرادِيُّ هذه اللامِ باسم (لامِ الجُحودِ)<sup>(٣)</sup>، وبَيَّن سبب التسمية بقوله: ((وسميَّت لامِ الجحودِ، لاختصاصها بالنَّفي))<sup>(٤)</sup>.

نلاحظ من نصّ المرادِي أنّ اقتران استعمال هذه اللام بالنّفي فَرَّقَ مهمٌّ واضح عن بقية اللامات، إذ لم يرد عن العرب اختصاص لام أخرى غيرها بالنّفي، وبناءً عليه فكلّ لام وردت في سياق الإثبات ليست لام الجود. ولكن هل تختصّ هذه اللام بأداة معينة من أدوات النّفي، أو أنّها تأتي مع كلّ نّفي؟ بيّن المرادِي اختصاص هذه اللام بأدوات دون أخرى، نقلاً عن غيره، فقال: ((قيل: ولا يكون قبلها من حروف النّفي إلا (ما، ولا) دون غيرهما. قُلْتُ: الظاهر مساواة (إن) النّافية لهما في ذلك، وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾<sup>(٥)</sup> لام الجود على قراءة غير الكسائي<sup>(٦)</sup>)).<sup>(٧)</sup>

٢. أن تسبق لام الجود بالكون المنفيّ، قال المرادِي: ((وهي اللام الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية الماضية لفظاً ومعنى، نحو: (ما كان زيدٌ ليذهب، ولم يكن زيدٌ ليذهب))<sup>(٨)</sup>. نخرج من نصّ المرادِي بتحديد دقيق لما يسبق هذه اللام، وهو: أن تكون مسبوقه بفعل، أي: واقعة في سياق الجملة الفعلية، فما ورد من وقوع اللام في سياق الجملة الاسميّة فليست لام الجود. اشترط المرادِي لاستعمال لام الجود أن تكون مسبوقه بفعل، وهذا يعني أنّها لا تقع في سياق الجملة الاسميّة، وبناءً عليه فما ورد عن العرب أنّها واقعة في سياق الجملة الاسميّة فهو مؤوّل، من ذلك قول عمرو بن معديكرب<sup>(٩)</sup>:

فَمَا جَمْعٌ لِيُغْلِبَ جَمْعٌ قَوْمِي  
مُكَاتِرَةٌ وَلَا فُرْدٌ لِفُرْدٍ

فالظاهر أنّ اللام داخلة في سياق الجملة الاسميّة (فَمَا جَمْعٌ)، إلّا أنّه مؤوّل بِحَذْفِ (كَانَ)، وقوله: (جَمْعٌ) اسمها، والتقدير: فَمَا كَانَ جَمْعٌ<sup>(١٠)</sup>.  
ب. أن يكون الفعل (كَانَ) فإذا وردت (اللام) في سياق فعل غير (كان) فليس لام الجود.  
ت. أن تكون (كَانَ) ناقصةً، فكل لام وردت مع (كَانَ) التامة فليست لام الجود.  
ث. أن تكون (كَانَ) منفيّة، فإذا وردت (اللام) في سياق (كان) المثبتة فليست لام الجود.

نخلص من هذا الفرق أن شرط النّفي عامٌ تخصّص مع لام الجود بفعل الكون، وهذا الشرط غير متحقّق مع غيرها من اللامات، لأنّها تُستعمل مع النّفي والإثبات على السواء<sup>(١١)</sup>. فضلاً عن ذلك فإنّ ما فات المرادِي في هذا الموضوع أن يذكر أنّ النّفي واجب التحقّق لفظاً ومعنى، فإن تحقّق لفظاً دون المعنى كقولك: (ما كان زيدٌ إلّا ليضربَ عمراً) فليست لام الجود<sup>(١٢)</sup> ولفت نظرنا ما ورد عند السيوطي في هذا الفرق، فقال: ((أنّه لا يُوحَرُ الفعل معها، فلا يجوزُ: (ما كان زيدٌ إلّا ليضربَ عمراً))<sup>(١٣)</sup>، ونرى أنّ الصواب: (أنّه لا يُوجبُ الفعل). أن تكون (كَانَ) دالةً على زمن الماضي، لفظاً مثل (كانَ)، أو معنى مثل: (لم يكنْ)، وما ورد من لامات فيما سوى هذين الموضعين فليست لام الجود، وهذا يعني أنّ اللام الواقعة في سياق المستقبل، سواء مسبوقه ب (كان) المنفية كقولك: (لن يكون زيدٌ ليفعل)، أو بإثبات كقولك: (سأثوبُ ليعفَرَ اللهُ لي)، ليست لام الجود، بل ستكون هذه اللام (لام كي)<sup>(١٤)</sup>. هذه الشروط التي استنبطناها من نصّ المرادِي، إلّا أنّ هذه الشروط ليست لازمة لاستعمال لام الجود، إذ أجاز النحويون ورودها في غير هذه المواضع، وهذا يعني أنّ حصر استعمالها بهذه الصواب غير صحيح، بل اتسع العرب في استعمالها، وسنبيّن خوارق هذه الصواب. ذكر المرادِي أوّل شرط لها، وهو اختصاصها بالنّفي، وفاته أن يبيّن الفرق بين إرادة النّفي وإرادة الجحد، فلو أنّها اختصّت بالنّفي لسميت (لام النّفي) وليست لام الجود. من المعلوم أنّ بين النّفي والجحد فرقاً دلاليّاً واضحاً، فالجحد هو: إنكار ما يُعرف<sup>(١٥)</sup>، أو هو: إنكار الشيء الظاهر<sup>(١٦)</sup>، لهذا فالمراد ب(الجود) هنا النّفي لا حقيقة الجحد<sup>(١٧)</sup>، وهو ما جعل النّحاس يستعمل (لام النّفي) اسمًا لها<sup>(١٨)</sup> ذكر المرادِي شرط سبقيها بفعل الكون، وهو مخالف لما أجازته غيره من النحويين، إذ لم يشترط غيره هذا الشرط، وللنحويين في هذا الشرط آراء هي:

١. يجوز أن تسبق بكلّ فعل ناقص، ولا يشترط فيها الفعل (كان).
٢. يجوز أن تسبق بكلّ فعل ناسخ، فتدخل في سياق (ظنّ) أيضًا<sup>(١٩)</sup>.
٣. يجوز أن تسبق بكلّ فعل ناقص أو ناسخ أو غيرهما، فأجاز أصحاب هذا القول أن تكون في قولك: (ما جئتُ لثكرمتي)، وهو فاسد، لأنّ اللام هنا لام كي<sup>(٢٠)</sup>. نسب النحاس هذا القول إلى بعضهم، فقال في قوله ﷺ: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾<sup>(٢١)</sup>: ((بعض النحويين يقول: هذه لام النّفي، وبعضهم يقول: لام الجحد))<sup>(٢٢)</sup>. وذكر المرادِي أيضًا شرط النّفي في اعتبارها، علمًا أنّه لم يفصل فيه، في حين فصل غيره بأن يكون النّفي متسلطاً على ما قبلها، وهو المحذوف الذي تتعلّق به اللام، وهو مذهب البصريين، فالأصل عندهم: ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفي الفعل<sup>(٢٣)</sup>. وهذا غير متحقّق في اللامات الأخرى، ك(لام كي)، إذ يتسلط النّفي على ما بعدها كقولك: (ما جاء زيدٌ ليضربك) فالنّفي هنا للضرب خاصّة، ولا يقع على المجيء إلّا بقريّة تدلّ على انتفائه<sup>(٢٤)</sup>.

لم يستوف المرادى الفروق الواردة في جملة هذه اللام، إذ نجد غيره من النحويين وقف على عدد آخر من الفروق، ويمكن حصر الفروق في ثلاثة محاور هي: المحور الأول: ما يتعلّق بما قبل اللام. والمحور الثاني: ما يتعلّق باللام. والمحور الثالث: ما يتعلّق بما بعد اللام. أمّا المحور الأول ففات المرادى أن يذكر أنّ الفعل المنفي لا يكون مقيّداً بظرف، فلا يقال: (مَا كَانَ زَيْدٌ أُمْسٍ لِيَضْرِبَ عَمْرًا، وَمَا كَانَ زَيْدٌ عِنْدَكَ لِيَذْهَبَ)، ويجوز ذلك قبل لام (كي)، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ أُمْسٍ لِيُكْرِمَ عَمْرًا)<sup>(٢٥)</sup>. إذا صار واضحاً لدينا أنّ الفعل قبل اللام لا يُقيّد، غير أنّ ما نصّ عليه النحويون أنّه لا يُقيّد بظرف، فهل يجوز أن يُقيّد بالجارّ والمجرور فنقول: (مَا كَانَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ لِيُقَوْمَ)<sup>(٢٦)</sup>؟ لم أجد فيما عُدنا إليه مَنْ يُشرك الجارّ والجور في هذا القيّد، وقد يتبادر إلى الذهن أنّه حين قال: (مُقيّد بظرف) يشمل الظرف والجارّ والمجرور، فإنّ هذا القول مقول في مواضع كثيرة في النحو، غير أنّ اللافت للنظر أنّ المصادر التي ذكرت هذا القيد اكتفت بالتمثيل بقيّد الظرفين (أُمْسٍ، وَعِنْدَكَ)، ولم يمثّلوا للجارّ والمجرور. واجتمعت مجموعة من الفروق في اللام نفسها، لتمييزها من غيرها من اللامات الأخرى، والفروق هي:

١. حَرَكَتُهَا: ورد عن العرب أنّ لام الجحود مكسورة، كما في الأمثلة السابقة، وهي بهذه الحركة وإن اشتركت مع بعض اللامات، كلام الجرّ ولام (كي)، إلّا أنّها افتقرت عن لام الابتداء، ولام القسم، ولام الجواب، ولام التّعجب.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ كسر هذه اللام ليس لازماً، إذ روي أنّ بعض العرب فتحتها، وهم بنو العنبر<sup>(٢٧)</sup> وعُكْل<sup>(٢٨)</sup>، وبه قرأ أبو السّمّال قوله ﷺ: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ﴾<sup>(٢٩)</sup>: (لِيُعَذِّبَهُمْ)، بفتح اللام<sup>(٣٠)</sup>، ونفى النّحاس الفتح<sup>(٣١)</sup>.

٢. تعلّقها: كما هو معلوم أنّ لكلّ حرف من حروف المعاني تعلّقاً في الجملة، سواء تعلّق بظاهر أم مضمر، وينطبق هذا الحال على لام الجحود، فإنّها ((لا تتعلّق إلّا بالفعل الواجب حذفه، فإذا قلت: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيُقَوْمَ)، فكأنّك قلت: مَا كَانَ زَيْدٌ مُسْتَعِدّاً لِلْقِيَامِ، يُقَدَّرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَا يَلِيْقُ بِهِ عَلَى حَسَبِ سِيَاقِ الْكَلَامِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى التِّيْبِ﴾<sup>(٣٢)</sup>، تقديره: مُرِيداً لِإِطْلَاعِكُمْ عَلَى الْغَيْبِ. وَأَمَّا لَامُ (كِي) فَإِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ مَعْمُولٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ))<sup>(٣٣)</sup>.

٣. أن تكون مع ما بعدها في موضع خبر ما قبلها: وهو فرق مهمّ من الفروق التي تميّزها من اللامات الأخرى، ولاسيما (لام كي)، ولهذا يجب أن يكون الكلام قبلها غير مستقلّ بنفسه<sup>(٣٤)</sup>، فإذا قلنا: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَضْرِبَ عَمْرًا) فإننا نخرج بأمرين مهمّين منه، وهما:

أ. يكون تقدير الكلام: مَا كَانَ زَيْدٌ ضَارِباً عَمْرًا، فوقع مدخول اللام موقع خبر (كَانَ)، وهذا غير متحقّق في بقية اللامات.

ب. لا يمكن قطع الكلام عند اللام، فلا فائدة من قولنا: (مَا كَانَ زَيْدٌ) إلّا بتمام الكلام، في حين نجد الفائدة متحقّقة إذا قطعنا الكلام عند (لام كي) ففي قولك: (مَا جَاءَ زَيْدٌ لِيُكْرِمَ عَمْرًا) أو (جَاءَ زَيْدٌ لِيُكْرِمَ عَمْرًا) دليل ذلك، إذ نستطيع أن نقول: (مَا جَاءَ زَيْدٌ) و(جَاءَ زَيْدٌ).

٤. نيابة الحرف عنها: تفتقر لام الجحود عن (لام كي) بأنّ الأخيرة يصحّ فيها أمران هما:

أ. اجتماعها مع (كي) في كلام واحد، فتقول: (جَاءَ زَيْدٌ لِكِي يُكْرِمَ عَمْرًا، وَلِيُكْرِمَ عَمْرًا) وهذا غير متحقّق في لام الجحود، فلا يجوز لك أن تقول: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِكِي يُكْرِمَ عَمْرًا).

ب. نيابة (كي) عنها: تفتقر لام (كي) عن لام الجحود بجواز نيابة (كي) عن لامها فتقول: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ كِي يُكْرِمَنِي، وَلِيُكْرِمَنِي)، وهذا غير متحقّق مع لا الجحود، فلا تقول: (مَا كَانَ زَيْدٌ كِي يُكْرِمَ عَمْرًا)<sup>(٣٥)</sup>. هذه أبرز الفروقات المتعلّقة بالمحور الثاني. لم يختلف ما بعد لام الجحود عمّا قبلها في الفروق التي تميّزه من اللامات الأخرى، إذ رصدنا فروقاً لم يذكرها المرادى، وهي:

١. ناصب مدخولها: كما هو معلوم أنّ لام الجحود تدخل على الفعل المضارع فينتصب بعدها بـ(أنّ) مضمرّة وجوباً، فيمتنع إظهارها<sup>(٣٦)</sup>، قال سيبويه: ((واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: (مَا كَانَ لِيُفْعَلَ)، فصارت (أنّ) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: (يَاكَ وَزَيْدًا)، فكأنّك إذا مثلت قلت: مَا كَانَ زَيْدٌ لِأَنْ يَفْعَلَ))<sup>(٣٧)</sup>.

نلاحظ من نصّ سيبويه أنّه حين أراد أن يمثّل لإضمار (أنّ) جعله بمنزلة إضمار الفعل في أسلوب التّحذير، فكلاهما ممتنع الإظهار، بخلاف (لام كي) التي يجوز فيها إظهار (أنّ) وإضمارها<sup>(٣٨)</sup>، فنقول: (جِئْتُ لِأَنْ أَكْرِمَكَ، وَلِأَكْرِمَكَ)، وهذا يعني أنّ كلّ كلام ظهرت فيه (أنّ) مع اللام لا تكون اللام لام الجحود.

٢. علاقة مدخولها بما قبلها: كما هو معلوم أنّ أجزاء الجملة مرتبطة دلاليّاً كما ارتبطت نحويّاً، فيتعلّق الكلام اللاحق بالكلام السّابق، فإذا نظرنا في جملة لام الجحود فسنجد ما بعدها مرتبطاً بما قبلها، إلّا أنّ هذا الارتباط لا يقوم على السببيّة، بخلاف (لام كي)، إذ يكون الفعل بعدها سبباً لما قبلها،

فإذا قلنا: (جِئْتُ الْيَوْمَ لِأَكْرِمَكَ) كان الإكرام سبباً للمجيء، ولَمَّا كان سبباً له فلا تكون هذه اللام لام الجود، أمَّا في قولك: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيُكْرِمَ عَمْرًا) فلا يكون فعل الإكرام سبباً للكون، وبهذا ستكون هذه اللام للجود<sup>(39)</sup>.

3. فاعل المنصوب بها: حين اختصت لام الجود بالدخول على الفعل، فلا بد أن يكون لهذا الفعل فاعل، ليكون علامةً فارقةً بينها وبين بقية اللامات، إذ يشترط في فاعل المنصوب بها أن يكون هو فاعل فعل الكون السابق لها، فإذا قلت: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ) ففاعل (يَقُومُ) يعود على (زَيْد) فاعل فعل الكون<sup>(40)</sup>، وبناءً عليه لا يجوز أن نقول: (مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ عَمْرًا) وهذا الشرط غير متحقق في اللامات الأخرى، ولا سيما (لام كي)، إذ يجوز فيها اتفاق الفاعل وافتراقه، فمثال الأول قولك: (جَاءَ زَيْدٌ لِيُكْرِمَ عَمْرًا)، ومثال الثاني قولك: (جَاءَ زَيْدٌ لِيَذْهَبَ عَمْرًا) هذه أبرز الفروق التي خرجنا بها من رحلتنا النحوية .

## الذاتة

وفي نهاية هذا البحث نجد أنفسنا تجاه تسجيل ما خرجنا به من هذه الرحلة النحوية بصحبة أحد أئمة النحو، وهو المرادي وكتابه (الجنى الداني)، فضلاً عن جمهرة من النحويين الكبار، ابتداءً من سيبويه وانتهاءً بالمتأخرين، فسجلنا مجموعة من النتائج، وهي:

1. لم يعتن المرادي بذكر الفروق كثيراً، بل كانت عنايته بذكر الأحكام النحوية، فلذلك حاولنا جاهدين في أن نقرأ نصه أكثر من مرة لاستخراج الفروق منه.

2. وجدنا أن مصطلح الجود فرق مهم، وهو من الفروق التي ميّزت هذه اللام عن اللامات الأخرى، وهذا يعني أن الفرق لا يعتمد بالصراحة على الحكم النحوي.

3. من الوسائل التي استعملناها في استخراج الفروق بين لام الجود واللامات الأخرى، وكانت وجهاً من أوجه الفروق هو الاختصاص، فمنها ما كان مختصاً بالدخول على الأسماء ك(لام الجر)، ومنها مختصاً بالدخول على الأفعال، ك(لام الجود).

4. يعدُّ عمل الحرف وعدمه وجهاً من أوجه الفرق في الاستعمال بين الأحرف المتشابهة.

5. يُعدُّ موضع الحرف وجهاً من أوجه الفرق بين اللامات، وذلك بما يسبقه وما يتلوه، ك(لام الجود التي تُسبق بالكون المنفي).

6. تحظى حركة الحرف بمكانة مهمة في انتاج الفروق، فكانت حركة لام الجود فارقةً بينه وبين اللامات الأخرى التي تفارقه بالحركة .

## قائمة المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

2. الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

3. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨ هـ)، وضع هوامشه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ / ١٤٢١ هـ.

4. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدرة، دار عمار، عمان، ودار الجيل - بيروت، ط ١ / ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

5. أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة بن الشجري (٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١ / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

6. التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، حققه: الأستاذ الدكتور حسن هندواوي، الأجزاء (١ - ٥)، دار القلم، دمشق، ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م وما بعدها، والأجزاء (٦ - ١١)، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١ / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م وما بعدها .

7. تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١ / ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

8. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين الحسن بن أم قاسم بن عبد الله المرادي (٧٤٩ هـ)، تحقيق: طه محسن، مطبعة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

## مجلة الفارابي للعلوم الانسانية العدد (5) الجزء (1) أيلول لعام 2024

٩. حاشية القليوبي على شرح الأزهية، للشيخ خالد الأزهري، شهاب الدين بن أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري الشافعي (١٠٦٩هـ)، تحقيق ودراسة: رمضان علي عبد الجواد الجلموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٨م.
١٠. حاشية يس على شرح قطر الندى، يس بن زين الدين العليمي الحمصي (١٠٦١هـ)، تحقيق: كريم حبيب كريمة الكوملي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، ط ١ / ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
١١. رسالة في اللامات، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: طه محسن، بحث منشور في مجلة المورد، العدد (١) (٢)، ١٣٩١ هـ. ١٩٧١ م.
١٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٣٩٥ هـ. ١٩٧٥ م.
١٣. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، حققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢ / ١٤٠٧ هـ. ١٩٨٨ م.
١٤. شرح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط ١ / ١٤١٠ هـ. ١٩٩٠ م.
١٥. شعر عمرو معدى كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢ / ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م.
١٦. العدة إعراب العمدة، أبو محمد بدر الدين عبد الله ابن أبي عبد الله محمد ابن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط ١.
١٧. الفروق النحوية، لمحمد بن ناصر الشهري، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢ / ١٤٤٣هـ.
١٨. القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٨ / ١٤٢٦ هـ. ٢٠٠٥ م.
١٩. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣ / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٢٠. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢ / ١٩٨٠ م.
٢١. كتاب اللامات، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢ / ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م.
٢٢. كتاب اللامات، أبو الحسن علي بن محمد الهروي (٤١٥هـ)، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١ / ١٤٠٠ هـ. ١٩٨٠م.
٢٣. المحلى وجوه النصب، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي (٣١٧هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ط ١ / ١٤٠٨ هـ. ١٩٨٧م.
٢٤. مختصر في شواذ القراءات، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)، نشره: براجستراشر، دار الهجرة.
٢٥. المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢ هـ. ١٩٧٢م.
٢٦. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ. ١٩٨٠ م.
٢٧. مصابيح المغاني في حروف المعاني، جمال الدين محمد بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي المعروف بابن نور الدين (٨٢٥هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، القاهرة، ط ١ / ١٤١٤ هـ. ١٩٩٣ م.
٢٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (٧٧٠هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط ٦ / ١٩٢٦م.
٢٩. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط ١ / ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٣٠. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب السهيلي (٥٨١ هـ)، حققه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ / ١٤١٢ هـ. ١٩٩٢ م .

٣١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر.

## هوامش البحث

- (١) سورة الأنفال، من الآية: ٣٣.
- (٢) ينظر: اللامات للزجاجي ٦٨-٦٩، ورسالة في اللامات ١٤٥، واللامات، للهروري ١٢٨، الجنى الداني ١٥٧، ومغني اللبيب ١٦٥/٣.
- (٣) ذكر غيره هذا المصطلح لها. ينظر: المحلى وجوه النصب ٢٢٤، ٢٢٨، والمرتل في شرح الجمل ٢٠٦، وأمالي ابن الحاجب ٢٦٠/١، ٥٤٣/٢، ٦٠٠، ووصف المباني ٢٢٥، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤ وما بعدها، والتذليل والتكميل ١٧١/٣، ٢٧١/٤، ٣٤٩/١١، ومغني اللبيب ١٦٥/٣، والعدة في إعراب العمدة ٣٦٢/١، ٤٧٣، ٥٧٨/٣، وغيرها.
- (٤) الجنى الداني ١٥٧.
- (٥) سورة ابراهيم، من الآية: ٤٦.
- (٦) قرأ الكسائي وحده (لترؤل)، بفتح اللام الأولى وضَمَّ الثَّانِيَةَ، وقرأ الباقون السبعة: **ك ك**، بكسر الأولى وفتح الثَّانِيَةَ. ينظر: كتاب السبعة في القراءات ٣٦٣ .
- (٧) الجنى الداني ١٥٧ .
- (٨) المصدر والموضع أنفسهما، وينظر: اللامات، للهروري ١٢٨، ونتائج الفكر ١٠٦، وشرح المفصل ٢٤٣/٤، وأمالي ابن الحاجب ١٦٠/١، وشرح التسهيل ٢٣/٤، وهمع الهوامع ٣٧٨/٢.
- (٩) شعره ١٠١ .
- (١٠) ينظر: الجنى الداني ١٥٨، وقال بهذا التأويل غيره. ينظر: مغني اللبيب ١٦٨ / ٣، وارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٦٥/٨، ومصابيح المغاني ٣٨٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨٤/٤.
- (١١) ينظر: اللامات، للزجاجي ٦٨-٦٩، ووصف المباني ٢٢٥، ونتائج الفكر ١٠٧.
- (١٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٩/٣، وتمهيد القواعد ٤٢٦٤/٨ .
- (١٣) الأشباه والنظائر في النحو ١٠٩ / ٤ .
- (١٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٦٤/٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٨/٣-١٠٩، والأشباه والنظائر في النحو ١٠٨-١٠٩، وحاشية يس على شرح قطر الندى ٥٣٥/١.
- (١٥) ينظر: المصباح المنير ٩١/١ (جدد)، والقاموس المحيط ٢٧١ (جدد).
- (١٦) ينظر: الفروق اللغوية ٤٦.
- (١٧) ينظر: وصف المباني ٢٢٥، وحاشية القليوبي على شرح الأزهرية ٨٥٩/٢.
- (١٨) ينظر: إعراب القرآن ٤٢٠/١، ومغني اللبيب ١٦٥/٣، ومصابيح المغاني ٣٨٧، وواقفه غيره. ينظر: اللامات، للهروري ١٢٨.
- (١٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤.
- (٢٠) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى ٥٣٥/١.
- (٢١) سورة طه، الآية: ٢.
- (٢٢) إعراب القرآن، للنحاس ٣٢/٣.
- (٢٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، ومغني اللبيب ١٦٦/٣، وتمهيد القواعد ٤٢٦٤/٨ .
- (٢٤) ينظر: تمهيد القواعد ٤٢٦٤/٨، والأشباه والنظائر في النحو ١٠٩/٤، والفروق النحوية ١٧٤/١.

- (٢٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٦٤/٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٩/٣، وحاشية يس على شرح قطر الندى ٥٣٥/١، والأشباه والنظائر في النحو ١٠٩/٤، ونتائج الفكر ١٠٦-١٠٧، والفروق النحوية ١٧٣/١.
- (٢٦) ينظر: حاشية يس على شرح قطر الندى ٥٣٥/١.
- (٢٧) ينظر: تسهيل الفوائد ١٣٥، وتمهيد القواعد ٢٩٣٨/٦، والتذييل والتكميل ١٨٥/١١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٠/٢.
- (٢٨) ينظر: تسهيل الفوائد ١٣٥، والتذييل والتكميل ١٨٥/١١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٠/٢.
- (٢٩) سورة الأنفال، من الآية: ٣٣.
- (٣٠) تنظر القراءة في: مختصر في شواذ القراءات ٤٩.
- (٣١) ينظر: حروف المعاني ٤٥.
- (٣٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٧٩.
- (٣٣) تمهيد القواعد ٤٢٦٤/٨، وينظر: ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، والأشباه والنظائر في النحو ١٠٩-١١٠، والفروق النحوية ١٧٥/١.
- (٣٤) ينظر: رصف المباني ٢٢٥، ونتائج الفكر ١٠٧، وارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٦٣/٨-٤٢٦٥، والأشباه والنظائر في النحو ١١٠/٤.
- (٣٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٦٤/٨، والأشباه والنظائر في النحو ١٠٩/٤.
- (٣٦) هذا مذهب البصريين، إلا أن منهم من أجاز حذف اللام وإظهار (أن)، فتقول: (مَا كَانَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)، وأجاز ابن الأنباري اجتماع اللام و(أن) فتقول: (مَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لِأَنْ يَظْلِمَكَ). ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٨/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٧٧/٣.
- (٣٧) الكتاب ٧/٣، وينظر: أمالي ابن الشجري ١٤٩/٢.
- (٣٨) ينظر: اللامات، للزجاجي، ٥٥، واللامات، للهروي ١٢٨، ونتائج الفكر ١٠٧، والأشباه والنظائر في النحو ١٠٨/٤.
- (٣٩) ينظر: نتائج الفكر ١٠٦، وارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، وتمهيد القواعد ٣٢٦٤/٨، والأشباه والنظائر في النحو ١٠٩/٤.
- (٤٠) ينظر: نتائج الفكر ١٠٧، وارتشاف الضرب ١٦٦١/٤، ومغني اللبيب ١٦٤/٣، وتمهيد القواعد ٤٢٦٣/٨، والأشباه والنظائر في النحو ١٠٨/٤-١٠٩.